ملخص تنفيذى

ملخص لأهم التطورات...

قامت الحكومة المصرية بوضع برنامج إصلاح إقتصادى متوازن وفقاً لرؤية وبرنامج زمنى محدد لتدعيم مكانة مصر فى الإقتصاد العالمى وعودتها على خريطة الإستثمار الدولية. وقد بدأ هذا البرنامج بعدد من الإصلاحات الهيكلية والمالية تم تنفيذها منذ مطلع العام المالى الجارى، تلاها دعوة مؤسسات التقييم والتصنيف الإئتمانى الدولية لرصد مدى التحسن فى مؤشرات الأداء الإقتصادى بهدف رفع التصنيف الإئتمانى لمصر، ثم دعوة صندوق النقد الدولى لإجراء مشاورات المادة الرابعة مع مصر لطمأنة العالم بمدى سلامة توجهات وسياسات الحكومة المصرية وأداء الإقتصاد المصرى. وأخيراً صدور تقرير صندوق النقد الدولى فى شهر فبراير ٢٠١٥، ويعقبه إنعقاد المؤتمر الإقتصادى فى منتصف شهر مارس ٢٠١٥، حيث تعمل الحكومة على جذب الإستثمارات إلى مصر. وسيلى ذلك إصدار سندات دولية فى الأسواق العالمية فى الربع الأخير من العام المالى الجارى بعد غيبه أكثر من حوالى خمس سنوات من إصدار أوراق ماليه حكومية فى الأسواق الدولية.

وقد جاء تقرير صندوق النقد الدولى- بعد توقف دام أربعة سنوات- إيجابياً ومتوازناً من حيث رصد مواطن القوة والفرص الواعدة به والتحديات التى تواجه الإقتصاد المصرى، بينما أكد على ثقته فى برنامج الإصلاح الإقتصادى الذى أعدته وتنفذه الحكومة المصرية لمواجهة هذه التحديات. حيث أشار التقرير إلى أن هذه الإصلاحات قد ساهمت فى بدء استعادة الثقة بالاقتصاد المصرى مع توقع تزايد معدلات النمو الإقتصادى على المدى المتوسط، ومشيراً إلى أن السياسات المالية المتبعة قادرة على خفض عجز الموازنة العامة إلى مستوى ٨- ٨,٥% وبالتالى خفض معدلات الدين العام إلى نحو ٨٠- ٨٥% من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى بحلول عام ٢٠١٨/٢٠١٩. كما أكد صندوق النقد فى تقريره الأخير بأن عملية الإصلاح التى وضعتها وتنفذها الحكومة المصرية صممت بحيث تحافظ على النمو المستدام والشامل (الإحتوائى) والذى يسمح بزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمى تنفيذاً للإستحقاقات الدستورية وتحقيق إصلاحات فى دعم الطاقة بما يجعله أكثر كفاءة وعدالة.

على نحو آخر، فقد كان للإصلاحات المالية والهيكلية التى نفذتها الحكومة منذ مطلع العام المالى الجارى مردوداً إيجابياً على عدد من المؤشرات الإقتصادية. ومن أحدثها، تراجع معدل البطالة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤ محققا ١٢,٩% مقارنة بـ١٣,١% خلال الربع السابق، ومقارنة بـ١٣,٤% خلال نفس الفترة من العام السابق. وفيما يلى عرض لأحدث التطورات:-

- أشارت أحدث المؤشرات التى صدرت مؤخراً عن وزارة التخطيط إلى استمرار تسارع **معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي** خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ ليسجل ٦,٨% مقارنة بـ١% خلال الربع الأول من العام المالى السابق، مما يؤكد قدرة الاقتصاد على الاستجابة بشكل ملحوظ لما تتبعه الحكومة من سياسات إصلاحية – مالية واقتصادية – تمهد الطريق إلى انطلاقة حقيقية، والمتزامن مع استقرار الأوضاع السياسية. وجاء هذا النمو مدفوعا بشكل أساسى بأداء كل من الاستهلاك العام والخاص والاستثمارات والصادرات

من السلع والخدمات. ويعزز هذا التطور الملحوظ من التزام الحكومة بخلق اقتصاد منتج وفعال، يضمن تحقيق معدلات نمو مرتفعة، مستدامة وشاملة.

- من الجدير بالذكر أن **مؤشر قياس مخاطر إعادة الإئتمان Credit Default Swap (CDS)** لمدة خمس سنوات، قد انخفض من نحو ٨٩٠ نقطة أساس فى بداية يوليو ٢٠١٣ إلى نحو ٣٠٠ نقطة حالياً، وهو ما يعكس ثقة الأسواق الدولية وانخفاض مؤشرات المخاطر على الائتمان فى الاقتصاد المصرى. كما إرتفع **مؤشر إجمالى الإنتاج** ليسجل ١٦٥,٥ نقطة خلال شهر ديسمبر٢٠١٤، مقارنة بنحو ١٥٥,٦ نقطة خلال شهر ديسمبر ٢٠١٣، محققاً بذلك معدل نمو سنوى قدره ٦,٤%، بينما انخفض بنحو ٥,٨% إذا ما قورن بشهر نوفمبر ٢٠١٤ والذى سجل فيه المؤشر ١٧٥,٧ نقطة.

- **تشير أحدث تطورات الأداء المالى خلال الفترة يوليو- يناير ٢٠١٥/٢٠١٤** إلى إرتفاع عجز الموازنة العامة للدولة ليصل إلى نحو ٦,٩% نسبة إلى الناتج المحلى (١٥٩ مليار جنيه)، مقارنة بعجز قدره ٦% (١١٩,٦ مليار جنيه) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. إلا أنه يجب الأخذ فى الإعتبار ورود منح إستثنائية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، **وفى حالة استبعاد هذه الموارد الاستثنائية والتسويات البترولية خلال العام السابق يكون عجز الموازنة خلال فترة الدراسة قد تحسن بنحو ٤ نقاط مئوية مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.**

وقد تحسن أداء الحصيلة الضريبية خلال الفترة يوليو- يناير ٢٠١٥/٢٠١٤، فإرتفعت الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٣٢,٧% لتسجل نحو ٦٤,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وإرتفعت الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ١١,٤% لتسجل نحو ١١ مليار جنيه، كما ارتفعت الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٤% لتحقق نحو ١١,٥ مليار جنيه مع تحسن أداء النشاط الاقتصادى والجهود التى تتم فى رفع كفاءة التحصيل. وفى الوقت ذاته إستمرت المصروفات فى الإرتفاع نتيجة تطبيق عدد من البرامج الإجتماعية مثل الحد الأدنى للأجور وعلاوة الأعباء الوظيفية للمعلمين وكادر الأطباء وزيادة معاش الضمان الإجتماعى، بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات العامة لتطوير وتحديث البنية التحتية، لتسجل بذلك المصروفات نحو ١٤,٥% من الناتج المحلى لتصل إلى نحو ٣٣٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- بلغ **إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي)** نحو ١٩٩٥,١ مليار جنيه في **سبتمبر ٢٠١٤** (أي ما يقدر بـ٨٦% من الناتج المحلى الاجمالى)، مقارنة بـ١٧٢١ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٣ (نحو ٨٦,٢% من الناتج المحلى الاجمالى).

- شهد **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى ارتفاعاً بحوالى ٠,١ مليار دولار فى نهاية شهر يناير ٢٠١٥، بالرغم من سداد اقساط نادى باريس بنحو ٠,٧ مليار جنيه، ليصل إلى ١٥,٤ مليار دولار فى نهاية شهر يناير ٢٠١٥، مقارنة بـ١٥,٣ مليار دولار في نهاية الشهر السابق. وذلك نتيجة ارتفاع قيمة رصيد الذهب فى الاحتياطى الاجنبى لمصر بـ٠,٢ مليار دولار ليصل إلى ٢,٧ مليار دولار فى نهاية شهر يناير ٢٠١٥، مقارنة بـ٢,٥ مليار دولار فى نهاية الشهر السابق.

- أما بالنسبة **للتطورات النقدية**، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** بشكل طفيف ليحقق ١٥,٨% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤، مسجلا ١٦٠٦,٥ مليار جنيه، مقارنة بـ١٥,٦% في نوفمبر ٢٠١٤، بينما تراجع إذا

ما قورن بـ١٨,٩% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٣، وذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى لكل من الودائع الجارية والغير جارية بالعملة المحلية خلال شهر الدراسة.

- على نحو آخر، فقد انخفض **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** ليسجل نحو ٩,٧% خلال شهر يناير ٢٠١٥ ، مقارنة بـ١٠,١% خلال الشهر السابق ومقارنة بـ١١,٤% خلال نفس الشهر من العام السابق؛ ويأتى هذا الانخفاض في ضوء إنتهاء أثر فترة الأساس المصاحبة للشهر السابق؛ بالإضافة إلى تباطؤ معدلات التضخم السنوية لبعض المجموعات الرئيسية وعلى رأسها **"الطعام والشراب"، و"الإتصالات السلكية واللاسلكية"، و"المطاعم والفنادق"**، مما فاق أثر إرتفاع معدلات التضخم السنوية لبعض المجموعات الأخرى ومنها **"المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"، و"الثقافه والترفيه"، و"السلع والخدمات المتنوعة.**

- وكانت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** قد قررت فى إجتماعها بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٥ **بالابقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة، وسعر العمليات الرئيسية وسعر الإئتمان والخصم** دون تغير عند مستواهم الحالى. ومن الجدير بالذكر **أن البنك المركزى قام في ٢٤ فبراير ٢٠١٥ بربط ودائع بقيمة** ٨٥ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ٩,٢٥٪، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

- ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزي قد قام منذ ديسمبر ٢٠١٤ بطرح عدة مزادات دولارية من أجل تقليص الفجوة بين السوق السوداء والسعر الرسمى للجنيه، حيث تم تنفيذ هذا الإجراء بالتزامن مع تراجع أسعار النفط العالمية وتراجع توقعات التضخم.

- حقق **ميزان المدفوعات** خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ فائض بلغ نحو ٠,٤ مليار دولار، مقابل فائض أعلى قدره ٣,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، حيث سجل **الميزان الجاري** عجزاً قدره ١,٤ مليار دولار، (مقابل فائض قدره ٠,٦ مليار دولار خلال فترة المقارنة). وتجدر الإشارة إلى أن **الحساب الرأسمالي والمالي** قد حقق صافى تدفقات للداخل بنحو ٠,٨ مليار دولار (مقابل صافى تدفقات للداخل بحوالي ٤,٦ مليار دولار خلال فترة المقارنة). بينما سجل **صافى السهو والخطأ** تدفقات للداخل بنحو ١ مليار دولار، (مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ١,٥ مليار دولار خلال فترة المقارنة).

معدل نمو الناتج المحلى:

ستة قطاعات رئيسية قامت بدفع معدلات النمو خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٤/ ٢٠١٥

- أشارت أحدث المؤشرات التى صدرت مؤخراً عن وزارة التخطيط إلى استمرار تسارع **معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي** خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ ليسجل ٦,٨% مقارنة بـ١% خلال الربع الأول من العام المالى السابق، مما يؤكد قدرة الاقتصاد على الاستجابة بشكل ملحوظ لما تتبعه الحكومه من سياسات إصلاحية – مالية واقتصادية – تمهد الطريق إلى انطلاقة حقيقية، والمتزامن مع استقرار الأوضاع السياسية. وجاء هذا النمو مدفوعاً بشكل أساسى بأداء كل من الاستهلاك العام والخاص والاستثمارات والصادرات من السلع والخدمات. ويعزز هذا التطور الملحوظ من التزام الحكومة بخلق اقتصاد منتج وفعال، يضمن تحقيق معدلات نمو مرتفعة، مستدامة وشاملة.

فعلى جانب العرض، كان من ضمن القطاعات المحركة للنمو خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ ستة قطاعات، على رأسها قطاع **الصناعات التحويلية الغير بترولية** حيث حقق معدل نمو يقدر بنحو ٢٩,٢% (حيث أسهم في معدل نمو الناتج بأعلى مساهمة تقدر بنحو ٤,١ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة ٠,٢ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣). وتجدر الإشارة إلى أن أنشطة الصناعات التحويلية التي شهدت زيادة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤ تشمل، تصنيع السيارات والمقطورات، النشر والطباعة والاستنساخ من وسائل الإعلام المسجلة، التصنيع للإذاعة والتلفزيون وأجهزة الإتصالات والمنتجات الغذائية والمشروبات. ومن الجدير بالذكر أن مؤشر الإنتاج الصناعى (بحسب الرقم القياسى للإنتاج) قد حقق معدل نمو سنوى بنسبة ٢٠,٦ ليصل إلى ١٧٥,٩ نقطة خلال سبتمبر ٢٠١٤ مقارنة بـ١٤٥,٩ نقطة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٣.

كما حقق **قطاع السياحة** معدل نمو حقيقى يقدر بحوالى ٥٩,١% (مسهماً في معدل نمو الناتج بـ١,٣ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة ٠,٩- نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). ويعكس أداء السياحة عودة الاستقرار وتعزيز الثقة في الاقتصاد المصري، حيث ارتفع مؤشر السياحة (بحسب الرقم القياسى للإنتاج) ليصل إلى ٢٣٤,٣ نقطة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤، مقارنة بـ٤٩,٦ نقطة خلال سبتمبر ٢٠١٣، محققاً بذلك زيادة تقدر بحوالى ٥ أضعاف.

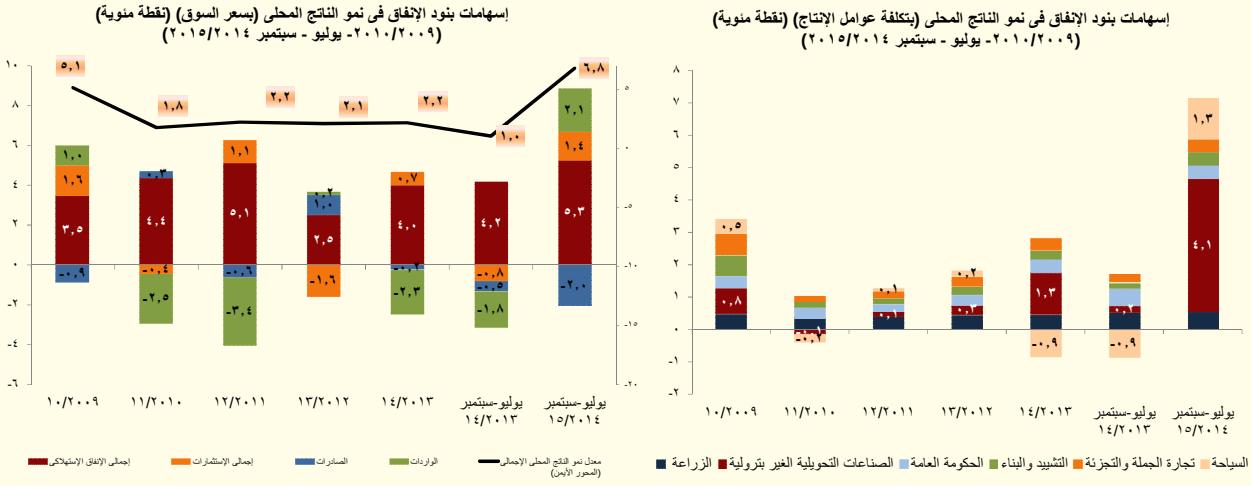

وتجدر الإشارة إلى أن **قطاع الزراعة** قد حقق معدل نمو يقدر بنحو ٣% (حيث استقرت مساهمته في الناتج عند ٠,٥ نقطة مئوية). بينما حقق قطاع **التشييد والبناء** معدل نمو يقدر بنحو ٩,٩% (مسهماً في معدل نمو الناتج بـ٠,٤ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بمساهمة ٠,٢ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة)، وحقق **قطاع الحكومة العامة** معدل نمو حقيقى بنحو ٤,٥% (مسهماً في معدل نمو الناتج بـ٠,٤ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بمساهمة ٠,٥ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة)، كما حققت **تجارة الجملة والتجزئة** معدل نمو حقيقى بنحو ٣,٢% (مسهماً في معدل نمو الناتج بـ٠,٤ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بمساهمة ٠,٣ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة)، ومن الجدير بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٦٢% من إجمالى الناتج المحلى الحقيقى خلال فترة الدراسة.

بينما شهد **لقطاع إستخراج الغاز الطبيعى** تراجعاً ملحوظاً بنسبة ١٤,٧%، وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل سلبى في معدل النمو المحقق خلال فترة الدراسة بنحو -١,٢ نقطة مئوية.

أماعلى جانب الطلب، فقد إستمر كل من **الاستهلاك العام والخاص** في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال الفترة يوليو-سبتمبر من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، حيث حقق **الاستهلاك الخاص** خلال فترة الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٤,٩% مقارنة بـ٤,٢% وهو معدل النمو المحقق خلال الربع الأول من العام المالى السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق **الاستهلاك العام** معدل نمو قدره ٨,٨% خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٥,٩% خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٤/٢٠١٣. وتجدر الإشارة إلى أن إجمالى إسهام كل من الاستهلاك العام والخاص فى نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ يقدر بحوالى ٥,٣ نقطة مئوية، مقارنة بنحو ٤,٢ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

كما تعكس أحدث البيانات المنشورة تحسن أداء **الإستثمارات**، حيث حققت خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ معدل نمو سنوى يعادل ١٤% مقابل معدل نمو بالسالب يقدربـ٧,٣% خلال نفس الفترة من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، وساهمت بشكل إيجابي في النمو بنحو ١,٤ نقطة مئوية، مقابل مساهمة سلبية بحوالى ٠,٨ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

أما بالنسبة لتوزيع إجمالى **الإستثمارات بحسب القطاعات الإقتصادية** (بالأسعار الجارية) فيتبين أن القطاع العام (والذى يشمل كل من القطاع الحكومى، الهيئات الإقتصادية وقطاع الأعمال العام) قد نفذ نحو ٢٤% من إجمالى الإستثمارات خلال فترة الدراسة، بينما قام القطاع الخاص بتنفيذ نسبة الـ٧٦% المتبقية من الإستثمارات. وتجدر الإشارة إلى أن حوالى ٥٨% من الإستثمارات المنفذة من القطاع الحكومى قد تم توجيهها إلى قطاع الخدمات الإجتماعية.

وفى نفس الوقت، حقق **صافى الصادرات** معدل مساهمة بالموجب في النمو بلغ ٠,١ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبى يقدر بنحو ٢,٣ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-سبتمبر من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤. حيث ارتفعت **الصادرات** بنسبة ١٥% (معدل مساهمة بالموجب بنحو ٢,١ نقطة مئوية مقارنة بإسهام سلبى بنحو ١,٨ نقطة مئوية في العام الماضى). وقد ارتفعت **الواردات** بنسبة ٨,٨% خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، لتحقق بذلك معدل مساهمة بالسالب بلغ ٢ نقطة مئوية، مقارنة بمعدل مساهمة بالسالب يقدر بنحو ٠,٥ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣.

إرتفعت نسبة العجز الكلى للموازنة العامة خلال الفترة يوليو-يناير ٢٠١٥/٢٠١٤

تطورات الأداء المالى:

- **تشير أحدث تطورات الأداء المالى خلال الفترة يوليو-يناير ٢٠١٥/٢٠١٤** إلى إرتفاع عجز الموازنة العامة للدولة ليصل إلى نحو ٦,٩% نسبةً إلى الناتج المحلى (١٥٩ مليار جنيه)، مقارنة بعجز قدره ٦% (١١٩,٦ مليار جنيه) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. إلا أنه يجب الأخذ فى الإعتبار ورود منح إستثنائية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، **وفى حالة استبعاد هذه الموارد الاستثنائية والتسويات البترولية خلال العام السابق يكون عجز الموازنة خلال فترة الدراسة قد تحسن بنحو ٤ نقاط مئوية مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.**

وقد تحسن أداء الحصيلة الضريبية خلال الفترة يوليو-يناير ٢٠١٥/٢٠١٤، فإرتفعت الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٣٢,٧% لتسجل نحو ٦٤,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وإرتفعت الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ١١,٤% لتسجل نحو ١١ مليار جنيه، كما ارتفعت الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٤% لتحقق نحو ١١,٥ مليار جنيه مع تحسن أداء النشاط الاقتصادى والجهود التى تتم فى رفع كفاءة التحصيل. وفى الوقت ذاته إستمرت المصروفات فى الإرتفاع نتيجة تطبيق عدد من البرامج الإجتماعية مثل الحد الأدنى للأجور وعلاوة الأعباء الوظيفية للمعلمين وكادر الأطباء وزيادة معاش الضمان الإجتماعى، بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات العامة لتطوير وتحديث البنية التحتية، لتسجل بذلك المصروفات نحو ١٤,٥% من الناتج المحلى لتصل إلى نحو ٣٣٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

العجز الكلى خلال يوليو- يناير ١٥/١٤	العجز الكلى خلال يوليو- يناير ١٤/١٣
١٥٩ مليار جنيه (٦,٩% من الناتج المحلى)	١١٩,٦ مليار جنيه (٦% من الناتج المحلى)
الإيرادات:	**الإيرادات:**
١٨٦,٧ مليار جنيه (٨% من الناتج المحلى)	٢١٧,٩ مليار جنيه (١٠,٩% من الناتج المحلى)
المصروفات:	**المصروفات:**
٣٣٧ مليار جنيه (١٤,٥% من الناتج المحلى)	٣٣٣,٥ مليار جنيه (١٦,٧% من الناتج المحلى)

المصدر: وزارة المالية، وحدة السياسات المالية الكلية

على جانب الإيرادات،

إنخفاض الإيرادات غير الضريبية والضريبية خلال فترة الدراسة...

شهدت حصيلة الإيرادات إنخفاضاً خلال الفترة يوليو- يناير بنحو ٣١,٣ مليار جنيه لتسجل ١٨٦,٧ مليار جنيه (٨% من الناتج المحلى)، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس نتيجة إنخفاض الإيرادات غير الضريبية بنحو ٣٤,٨% لتسجل نحو ٥٤,٩ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-يناير ٢٠١٥/٢٠١٤ (نتيجة لإنخفاض المنح إذا تم مقارنتها بنفس الفترة خلال العام السابق).

بالإضافة إلى إنخفاض الإيرادات الضريبية بنحو ١٤,٣% لتسجل ١٨٦,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة نتيجة لإنخفاض الضرائب على أرباح شركات الأموال بـ٤٦,٥% لعدم إجراء تسويات بترولية إذا تم مقارنتها بنفس الفترة خلال العام السابق، مما فاق أثر إرتفاع حصيلة كل من الضرائب على السلع والخدمات، والحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية، والحصيلة من الضرائب على الممتلكات **وذلك على النحو التالى:**

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ١٦ مليار جنيه (بنسبة ٣٢,٧%) لتحقق ٦٤,٨ مليار جنيه (٢,٨% من الناتج المحلى).

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء إرتفاع المتحصلات من كل من:

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ٢٨,٨% لتحقق ٢٩,٦ مليار جنيه.
- الضرائب العامة على سلع جدول رقم "١" محلية بنسبة ٥٢% لتحقق ٢١ مليار جنيه (فى ضوء زيادة ضرائب المبيعات على المنتجات البترولية بـ١٥٣,٢% لتحقق ٥,٩ مليار جنيه، وزيادة الضرائب على السجائر بنحو ٣١% لتسجل ١٤,٣ مليار جنيه).
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ٢٥,٩% لتحقق ٦,٣ مليار جنيه.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ١,١ مليار جنيه (بنسبة ١١,٤%) لتحقق ١١ مليار جنيه (٠,٥% من الناتج المحلى).

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب الجمركية القيمية بنسبة ١٠,٧% لتحقق ١٠,٥ مليار جنيه.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٠,٤ مليار جنيه (بنسبة ٤%) لتحقق ١١,٥ مليار جنيه (٠,٥% من الناتج المحلى).

فى ضوء إرتفاع حصيلة ضرائب ورسوم على السيارات بنسبة ٣٦,٤% لتحقق ١,٦ مليار جنيه، مما حد من الإنخفاض الطفيف فى حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بنسبة ١,٤% لتحقق ٩,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

على نحو أخر، فقد إنخفضت الحصيلة من **الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية** بنحو ١٩,٤ مليار جنيه (بنسبة ٣٠,٤%) لتحقق ٤٤,٤ مليار جنيه (١,٩% من الناتج المحلى)، الأمر الذى يمكن تفسيره فى ضوء ما يلى:-

- إنخفاض الضرائب على أرباح شركات الأموال بـ٢٢,٨ مليار جنيه (بنسبة ٤٦,٥%) لتحقق ٢٦,٢ مليار جنيه، في ضوء عدم ورود تسويات بترولية خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٣٠,٦ مليار جنيه تسويات بترولية محققة خلال الفترة يوليو- يناير ٢٠١٤/٢٠١٣. بينما إرتفعت المتحصلات الضريبية لباقى البنود ضمن **الضريبة على أرباح شركات الأموال** (فيما عدا من هيئة البترول) (ومنها المتحصلات الضريبية من بعض الجهات السيادية) كما يلى:

- إرتفاع المتحصلات من الشركات الأخرى (بنحو ٤,٥ مليار جنيه) بنسبة ٤٥,١% لتحقق ١٤,٥ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من قناة السويس (بنحو ١,٩ مليار جنيه) بنسبة ٣٢,٨% لتحقق ٧,٧ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من البنك المركزى (بنحو ١,٥ مليار جنيه) بنسبة ٥٧,٥% لتحقق ٤ مليار جنيه.
- إرتفاع الضرائب من النشاط التجارى والصناعى (بنحو ١,٣ مليار جنيه) بنسبة ٥٩% لتحقق ٣,٥ مليار جنيه.
- إرتفاع الضرائب على المرتبات المحلية (بنحو ١,٧ مليار جنيه) بنسبة ١٥,٩% لتحقق ١٢,٣ مليار جنيه.
- إرتفاع ضرائب الدمغة على الرواتب (بنحو ٠,٤ مليار جنيه) بنسبة ٢٠,٥% لتحقق ٢,١ مليار جنيه، وذلك في ضوء زيادة فاتورة الأجور على مستوى الموازنة العامة للدولة حيث بلغ معدل النمو نحو ٢١,٥%.

§ على جانب الإيرادات غير الضريبية

يرجع الإنخفاض فى الإيرادات غير الضريبية خلال الفترة يوليو- يناير ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى تراجع المنح

يرجع الإنخفاض في الإيرادات غير الضريبية إلى ما يلى:

- **إنخفاض المنح** بشكل ملحوظ لتسجل ٧,٩ مليار جنيه خلال يوليو- يناير ٢٠١٥/٢٠١٤ مقابل نحو ٣٧,٣ مليار جنيه إذا تم مقارنتها بنفس الفترة من العام المالى السابق والتى كانت تشمل ورود منح استثنائية؛ ومنها منحة من دولة الإمارات بمبلغ مليار دولار بالإضافة إلى زيادة المنح بمبلغ ٢٩,٧ مليار قيمة الإعتماد الإضافى وفقاً للقرار الجمهورى رقم ١٠٥ لعام ٢٠١٣.

- إنخفاض الموارد من الصناديق والحسابات الخاصة بنحو ٣,١ مليار جنيه (بنسبة إنخفاض ٢٩%) لتسجل نحو ٧,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- وعلى نحو أخر، فقد إرتفعت الإيرادات غير الضريبية المحولة من الهيئات السيادية كما يلى:
  - § إرتفاع أرباح الأسهم المحولة من البنك المركزى بنحو ١٠ مليار جنيه لتسجل ١٣,٤ مليار جنيه (في ضوء الأرباح التى تم تحصيلها خلال فترة الدراسة والتى تخص السنة السابقة)،
  - § إرتفاع أرباح الأسهم المحولة من هيئة قناة السويس بنحو ٢,٧ مليار جنيه لتسجل ١١,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،

§ إرتفاع الأرباح المحولة من الهيئات الإقتصادية بأكثر من الضعفين لتسجل ١,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

§ إرتفاع الأرباح من شركات قطاع الأعمال العام بأكثر من ثلاثة أضعاف لتسجل نحو ٠,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- كما إرتفعت الإيرادات المتنوعة بنحو ٦٤,٦% أى بحوالى ضعفين (٣ مليار جنيه) لتسجل نحو ٧,٥ مليار جنيه أى ما يعادل ٠,٣% من الناتج المحلى، وذلك في ضوء إرتفاع كل من الإيرادات الجارية والرأسمالية المتنوعة خلال فترة الدراسة.

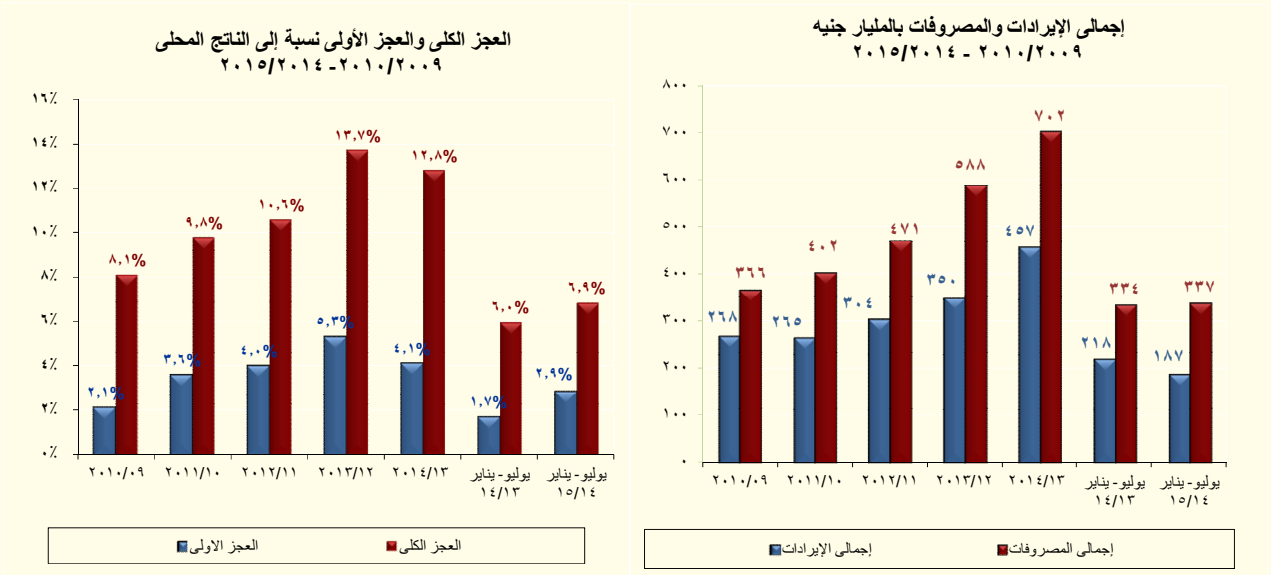

المصدر: وزارة المالية

زيادة المصروفات نتيجة لإرتفاع الإنفاق على الأجور والإستثمارات والمزايا الإجتماعية

أما على جانب المصروفات،

فقد إرتفعت المصروفات خلال فترة الدراسة بنحو ٣,٦ مليار جنيه بشكل طفيف محققة ٣٣٧ مليار جنيه (١٤,٥% من الناتج المحلى) وذلك في ضوء ما يلى :

§ إرتفاع **الأجور وتعويضات العاملين** بـ١٦,٦ مليار جنيه (بنسبة ١٧,٤%) لتحقق نحو ١١١,٨ مليار جنيه (٤,٨% من الناتج المحلى) وذلك نتيجة ما يلى:-

- زيادة المكافآت بـ٣,٦ مليار جنيه (بنسبة ٨,٤%) ليحقق ٤٦,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (تتركز فى حوافز العاملين بالكادرات الخاصة).
- زيادة الإنفاق على مزايا نقدية بـ٨,٢ مليار جنيه ليحقق ١٤,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (تتركز في علاوة الحد الأدنى بنحو ٤ مليار جنيه، وعلاوة الأعباء الوظيفية للمعلمين بنحو ٣,٦ مليار جنيه، والعلاوة الخاصة بنحو ٠,٦ مليار جنيه) .
- زيادة بدلات نوعية بـ١ مليار جنيه (بحوالى أكثر من الضعفين) ليحقق ١٢,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- زيادة المزايـا العينيـة بـ٠,٥ مليار جنيه (بنسبة ١٢,١%) لتحقق ١,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

§ زيادة **الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بـ١,٦ مليار جنيه (بنسبة ١٣,٧%) ليحقق ١٣,٥ مليار جنيه (٠,٦% من الناتج المحلى) وذلك نتيجة ما يلى:

- زيادة الانفاق على السلع بـ١ مليار جنيه (بنسبة ١٨%) ليحقق نحو ٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (تتركز في زيادة الإنفاق على الخامات).
- زيادة الانفاق على الخدمات بـ٠,٦ مليار جنيه (بنسبة ١٠,٨%) ليحقق نحو ٦,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (تتركز في زيادة الإنفاق على الصيانة، والنقل والإنتقالات).

§ زيادة **المصروفات على الفوائد** بـ٧,٤ مليار جنيه (بنسبة ٨,٧%) لتصل إلى ٩٢,٩ مليار جنيه (٤% من الناتج المحلى) وذلك في الأساس نتيجة ما يلى:-

- زيادة الفوائد المحلية (بخلاف وحدات الحكومة العامة) بـ٧,٤ مليار جنيه (بنسبة ١٠,٤%) ليحقق نحو ٧٨,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (تتركز الزيادة في الأساس لإرتفاع فوائد على أذون الخزانة العامة بنحو ٩ مليار جنيه، وفوائد سندات البنك المركزى بنحو ٠,٣ مليار جنيه).
- بينما إنخفضت الفوائد على الديون الخارجية بشكل طفيف بنحو ٠,٣% لتحقق نحو ٣,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

§ ارتفاع **المصروفات الأخرى** بـ٤,٩ مليار جنيه (بنسبة ٢٢,٩%) إلى ٢٦,٣ مليار جنيه (١,١% من الناتج المحلى)، وذلك نتيجة زيادة الانفاق على الإحتياطات العامة بـ٥ مليار جنيه (بنسبة ٢٦,٢%) ليحقق ٢٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

§ زيادة الإنفاق على **شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)** بـ٦,٢ مليار جنيه (١,١% من الناتج المحلى) (بنسبة نمو ٣٣,٤%) ليسجل ٢٥ مليار جنيه، وذلك نتيجة زيادة الانفاق على الإستثمارات المباشرة بـ٥,٩ مليار جنيه (بنسبة ٣٤,٨%) ليحقق نحو ٢٢,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

§ بينما سجل **الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية** نحو ٦٧,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (٢,٩% من الناتج المحلى) مقارنة بـ١٠١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق وذلك نتيجة ما يلى:-

- إنخفاض الانفاق على الدعم ليحقق ٣٦,٦ مليار جنيه مقارنة بـ٧٥,٩ مليار جنيه، نتيجة لعدم ورود أيه تسويات بترولية خلال فترة الدراسة.
- في حين إرتفع دعم السلع التموينية بنحو ٤,٣ مليار جنيه (بنسبة ٣٧,١%) ليحقق ١٥,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- بالإضافة إلى ارتفاع دعم الكهرباء بنحو ٧,٣ مليار جنيه (أى بحوالى الضعف) ليحقق ١٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- كما زاد الإنفاق على المزايا الاجتماعية بنحو ٤,٣ مليار جنيه (بنسبة ١٩,٣%) ليحقق ٢٦,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة وذلك في ضوء ما يلى:

  - زيادة مساهمات في صناديق المعاشات بنحو ٢,٧ مليار جنيه (بنسبة ١٣,٧%) ليصل إلى نحو ٢٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - زيادة معاش الضمان الإجتماعى بنحو ١,٥ مليار جنيه (بنسبة ٦٥%) ليصل إلى نحو ٣,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

وفى ضوء إهتمام الحكومة المصرية بتحقيق العدالة الإجتماعية، فتعتمد خطة الحكومة المصرية لخفض عجز الموازنة خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ على ركيزتين أساسيتين. أولاً، **على جانب الإيرادات،** ستقوم الحكومة بإعادة هيكلة النظام الضريبى للسماح بالتوزيع العادل للعبء الضريبى، بالإضافة إلى خطة لمكافحة التهرب الضريبى، وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال التعديلات التى تمت على قانون ضرائب الدخل والتحول لنظام ضريبة القيمة المضافة.

ثانياً، إصلاحات **على جانب الإنفاق** تتركز بشكل خاص على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الفقراء والفئات الأولى بالرعاية، مع إستخدام الموارد التى تمت إتاحتها من خفض دعم الطاقة فى زيادة الإنفاق على التعليم والصحة والبحث العلمي، والبنية التحتية، بالإضافة إلى البرامج الإجتماعية الهامة وعلى رأسها برامج معاش الضمان الاجتماعي، ودعم التأمين الصحى، وتطوير المناطق العشوائية وتحسين الخدمات فى المحليات، وتوفير السلع الأساسية للمواطنين.

أما بالنسبة لتقديرات **الإيرادات العامة** بموازنة العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ فتبلغ نحو **٥٤٩ مليار جنيه مقارنة بـ٥٦٩ مليار جنيه (الموازنة المعدلة للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣)**، بينما تبلغ تقديرات **المصروفات العامة** نحو **٧٨٩ مليار جنيه**. وفى ضوء هذه التطورات يبلغ **العجز الكلى** فى الموازنة العامة نحو **٢٤٠ مليار جنيه** أى نحو ١٠% من الناتج المحلى الاجمالى مقارنة بعجز قدره ١٤% فى حال عدم تنفيذ أي إجراءات إصلاحية. ومن المتوقع أن يبلغ **الدين العام الحكومى** (داخلى وخارجى) نحو **٢,٢ تريليون جنيه** فى نهاية العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ وهو ما يعادل ٩١,٥% من اجمالى حجم الناتج المحلى، وذلك انخفاضاً من نحو ٩٣,٨% خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢.

تطورات الدين العام:

بالرغم من ارتفاع اجمالى الدين،إلا ان نسبته إلى الناتج المحلي شهدت تحسن طفيف

Ø بلغ إجمالى **الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة** نحو ١٧٩٥,٨ مليار جنيه (٧٧,٤% من الناتج المحلى الإجمالى) فى نهاية سبتمبر ٢٠١٤، مقابل ١٥١٨,٧ مليار جنيه (٧٦% من الناتج المحلى الاجمالى) فى نهاية سبتمبر ٢٠١٣.

ومن الجدير بالذكر ان إجمالى **دين الموازنة العامة (محلي وخارجى)** قد بلغ ١٩٩٥,١ مليار جنيه فى نهاية سبتمبر ٢٠١٤ (نحو ٨٦% من الناتج المحلى الاجمالى)، مقارنة بـ ١٧٢١ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٣ (نحو ٨٦,٢% من الناتج المحلى الاجمالى).

بينما سجل إجمالي **رصيد الدين الخارجى (حكومى وغير حكومى)** حوالى ٤٤,٩ مليار دولار بنهاية شهر سبتمبر ٢٠١٤، مقارنة بـ٤٧ مليار دولار في شهر سبتمبر ٢٠١٣، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض اجمالي الدين الخارجي للحكومة خلال الربع الاول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤. وقد بلغ رصيد الدين الخارجى كنسبة من الناتج المحلى لدى مصر نحو ١٣,٨% في نهاية سبتمبر ٢٠١٤، وهو يعتبر من المعدلات المنخفضة نسبياً على مستوى الدول الناشئة ودول الشرق الاوسط وشمال افريقيا (والتي بلغ متوسط رصيد الدين الخارجي لديهم نحو ٢٧% كنسبة من الناتج المحلى خلال عام ٢٠١٣).

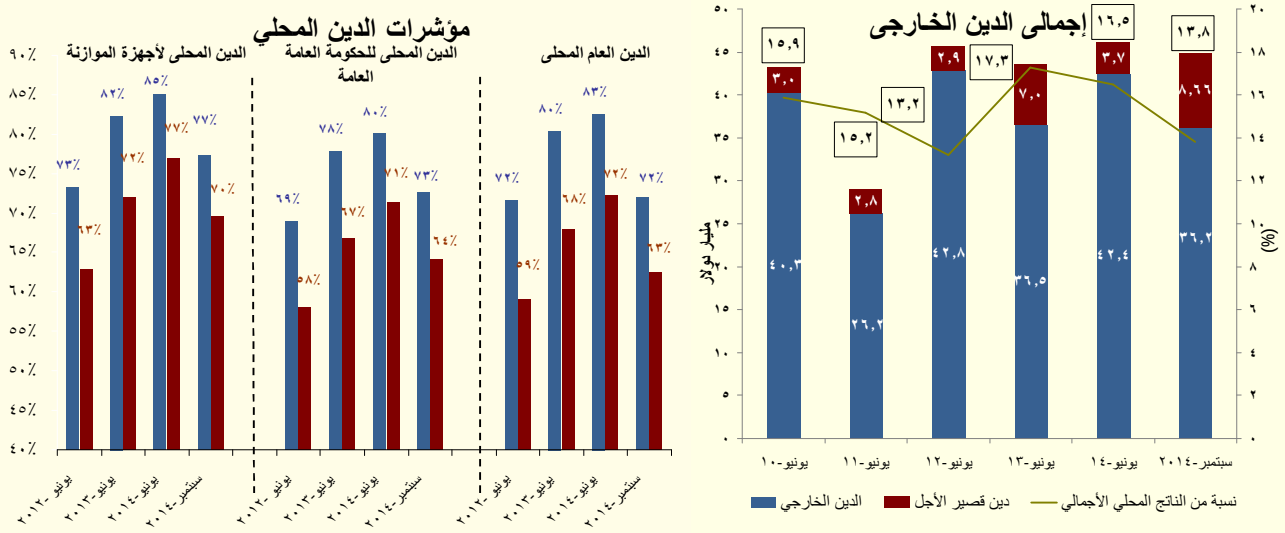

المصدر: وزارة المالية

كما سجل **إجمالي الدين الخارجي للحكومة** معدل نمو بالسالب يقدر بنحو ٥,٢% ليصل الى ٢٧,٩ مليار دولار (٦٢,١% من اجمالي الدين الخارجي) فى نهاية سبتمبر ٢٠١٤، مقارنة بـ٢٩,٤ مليار دولار (٦٢,٥% من اجمالي الدين الخارجي) فى نهاية سبتمبر ٢٠١٣. ويرجع هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى تغير سعر العملات الاجنبية المكونة لهيكل الدين مقارنة بسعر الدولار وهو ما انعكس على انخفاض في القيمة الدفترية بنحو ٥٨٢ مليون دولار، بالإضافة إلى حوالى ١١٥ مليون دولار والتي تمثل سداد مستحقات قصيرة الاجل للخارج.

وقد ارتفعت **نسبة الدين الخارجي قصير المدى إلي اجمالي الدين الخارجي بشكل طفيف**، لتسجل نحو ٨,٧% فى سبتمبر ٢٠١٤ مقارنة بـ٨,٥% في سبتمبر ٢٠١٣، وهو ما يمكن تفسيره في اطار زيادة طفيفة في مديونية الحكومة من الديون قصيرة الاجل.

التطورات النقدية:

تراجع معدل النمو السنوى للسيولة المحلية خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٤/ ٢٠١٥

Ø اتبع البنك المركزى سياسة نقدية انكماشية خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، لتجنب الاثر التضخمى الغير مباشر (second round inflationary effects) لاجراءات اصلاح منظومة الدعم، مما أدى إلى تباطوء معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ ليحقق متوسط قدره ١٦,٢%، مقابل متوسط قدره ١٨,٨% خلال فترة المقارنة.

وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** بشكل طفيف ليحقق ١٥,٨% فى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٤ مسجلاً ١٦٠٦,٥ مليار جنيه، مقارنة بـ١٥,٦% في نوفمبر

٢٠١٤، بينما تراجع إذا ما قورن بـ١٨,٩% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٣. **فعلى جانب الالتزامات**، يرجع ذلك إلى ارتفاع معدل النمو السنوى فى كمية **النقود** ليسجل نحو ١٩,٣% (محققاً ٤٤٥,٧ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٧,٥% خلال الشهر السابق، وذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى للنقد المتداول خارج الجهاز المصرفى ليسجل ١٠,٤% (محققا ٢٧٧,٢ مليار جنيه) خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤، مقارنة بـ٨,٣% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٤. وجدير بالذكر أن الارتفاع المحقق فى كمية **النقود** عوض التباطوء الذى شهده معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** ليسجل ١٤,٥% (محققا ١١٦٠,٨ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقابل ١٥% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٤، حيث تراجع معدل النمو السنوى للودائع الجارية بالعملة الاجنبية ليسجل ٦,١% خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٢٢,٥% خلال الشهر السابق، مما يعكس اقبال الافراد على تسييل الودائع الدولارية خلال شهر الدراسة.

أما على جانب الأصول، فقد ارتفع معدل النمو السنوى لصافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى ليسجل نحو ٢٠% (محققا ١٥٢٤,٣ مليار جنيه) في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٤، مقابل ١٨,٢% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٤. وعلى نحو آخر، فقد استمر معدل النمو السنوى **لصافى الأصول الأجنبية** في الانخفاض خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤ بنحو ٣٠% (لتسجل ٨٢,٢ مليار جنيه)، مقابل معدل انخفاض أقل قدره ١٢,٢% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٤.

بينما ارتفع معدل نمو **صافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية** ليسجل نحو ٢٢,٢% (محققاً ١١٢٧,٣ مليار جنيه) مقارنة بـ٢١,٧% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٤. كما ارتفع **صافى المطلوبات من القطاع الخاص** ليسجل معدل نمو قدره ١٢,٣% (٢,٢% معدل نمو حقيقى) ليحقق ٥٥٦,٤ مليار جنيه خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤، مقارنة بـ١٠,٧% خلال الشهرالسابق. ويأتي ذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح للقطاع الخاص ليسجل نحو ٩,٧%، مقابل ٧,٧% فى نوفمبر ٢٠١٤، مما عوض تباطوء معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح للقطاع العائلي مسجلاً ١٩,١%، مقابل ١٩,٢% خلال الشهر السابق. أما على الجانب الأخر، فقد ارتفع معدل نمو **صافى المطلوبات من قطاع الأعمال العام** مسجلاً نمو قدره ٣٤,١% (محققا ٥٨,٦ مليار جنيه) خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤، مقارنة بـ٢٧% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٤.

جدير بالذكر أن البيانات الخاصة بالودائع والقروض لشهر ديسمبر ٢٠١٤ لم تصدر بعد. إلا أنه وفقاً لأحدث البيانات، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **لجملة الودائع** لدى الجهاز المصرفى (بخلاف البنك المركزى المصرى) بشكل طفيف ليحقق نحو ٢٠,٧% فى نهاية نوفمبر ٢٠١٤ مسجلا ١٥٢٣,٣ مليار جنيه، مقابل نمو قدره ٢٠,٥% خلال أكتوبر ٢٠١٤. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٥,٩% في نهاية شهر الدراسة. بالإضافة إلى ذلك فقد ارتفع معدل النمو السنوى لإجمالى أرصدة **التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك** (بخلاف البنك المركزى) بشكل طفيف ليحقق ١٢,٤% فى نهاية نوفمبر ٢٠١٤ مسجلا ٦١٨,٣ مليار جنيه، مقارنة بـ١٢% خلال أكتوبر ٢٠١٤، وذلك في ضوء استعادة الثقة في الاقتصاد. وبناء على ذلك، فقد انخفضت نسبة الإقراض إلى الودائع فى نهاية نوفمبر ٢٠١٤ لتصل إلى ٤٠,٦%، مقارنة بـ٤١,٢% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٤.

ارتفع رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية خلال شهر يناير ٢٠١٥ ليسجل ١٥,٤ مليار دولار

Ø شهد **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى ارتفاعاً بحوالى ٠,١ مليار دولار فى نهاية شهر يناير ٢٠١٥، على الرغم من سداد اقساط نادى باريس بنحو ٠,٧ مليار جنيه فى بداية شهر الدراسة، ليصل إلى ١٥,٤ مليار دولار فى نهاية شهر يناير ٢٠١٥، مقارنة بـ١٥,٣ مليار دولار في نهاية الشهر السابق. وذلك نتيجة ارتفاع قيمة رصيد الذهب فى الاحتياطى الاجنبى لمصر بـ٠,٢ مليار دولار ليصل إلى ٢,٧ مليار دولار فى نهاية شهر يناير ٢٠١٥، مقارنة بـ٢,٥ مليار دولار فى نهاية الشهر السابق.

إنخفض معدل التضخم السنوى نسبياً خلال الفترة يوليو-يناير ٢٠١٤/ ٢٠١٥ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق

Ø أما بالنسبة للتغير فى المستوى العام للأسعار فقد إنخفض **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** فى شهر يناير ٢٠١٥ ليسجل نحو ٩,٧% مقارنة بـ١٠,١% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ١١,٤% والمسجل خلال شهر يناير ٢٠١٤. وبذلك إنخفض متوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية خلال الفترة يوليو-يناير ٢٠١٥/٢٠١٤ ليصل إلى ١٠,٦% مقارنة بـ١١% المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وتأتى هذه التطورات كمحصلة لعدة عوامل ومنها؛ إنتهاء أثر فترة الأساس المصاحبة للشهر السابق؛ بالإضافة إلى تباطؤ معدلات التضخم السنوية لبعض المجموعات الرئيسية وعلى رأسها **"الطعام والشراب"**، و**"الإتصالات السلكية واللاسلكية"**، و**"المطاعم والفنادق"**، مما فاق أثر إرتفاع معدلات التضخم السنوية لبعض المجموعات الأخرى **ومنها "المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"**، و**"الثقافه والترفيه"**، و**"السلع والخدمات المتنوعة"**.

وبالرجوع إلى التفاصيل، فقد إنخفض معدل التضخم السنوى لعدد من المجموعات الرئيسية وعلى رأسها؛ **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة فى معدل التضخم العام) لتحقق ٥,٨% خلال شهر الدراسة، مقابل ٨,٤% خلال الشهر السابق و١٨,٦% خلال شهر يناير ٢٠١٤. ويأتى ذلك فى ضوء إنخفاض المستوى العام لأسعار بعض البنود الفرعية وعلى رأسها "الفاكهة" (لتحقق ٧,٥% مقابل ٩,٥%) و"الأسماك والمأكولات البحرية" (لتحقق ٧,٦% مقابل ٨,٢%)، و"السكر والأغذية السكرية" (لتحقق ٢,٤% مقابل ٤,١%).

كما إنخفضت معدلات التضخم السنوية لبعض المجموعات الأخرى وعلى رأسها **"الإتصالات السلكية واللاسلكية"** لتسجل -٠,٢% مقابل ١,٦% خلال الشهر السابق و٠,٨% خلال شهر يناير ٢٠١٤. وجدير بالذكر أن الإنخفاض السابق ذكره قد فاق أثر إرتفاع معدل التضخم السنوى لبعض المجموعات الأخرى ومن أهمها؛ **"المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"** لتحقق ٩,٣% مقابل ٤,٦% (نتيجة لإرتفاع بند الكهرباء والغاز ومواد الوقود بـ٤٤,٥%) و**"الثقافه والترفيه"** لتحقق ١٧,١% مقابل ١١,٨% (نتيجة لإرتفاع الرحلات السياحية المنظمة بـ٢٥,٩%)، و**"السلع والخدمات المتنوعة"** لتحقق ٦,١% مقابل ٥,٦% خلال الشهر السابق (نتيجة لإرتفاع بندى العناية الشخصية والأمتعة الشخصية).

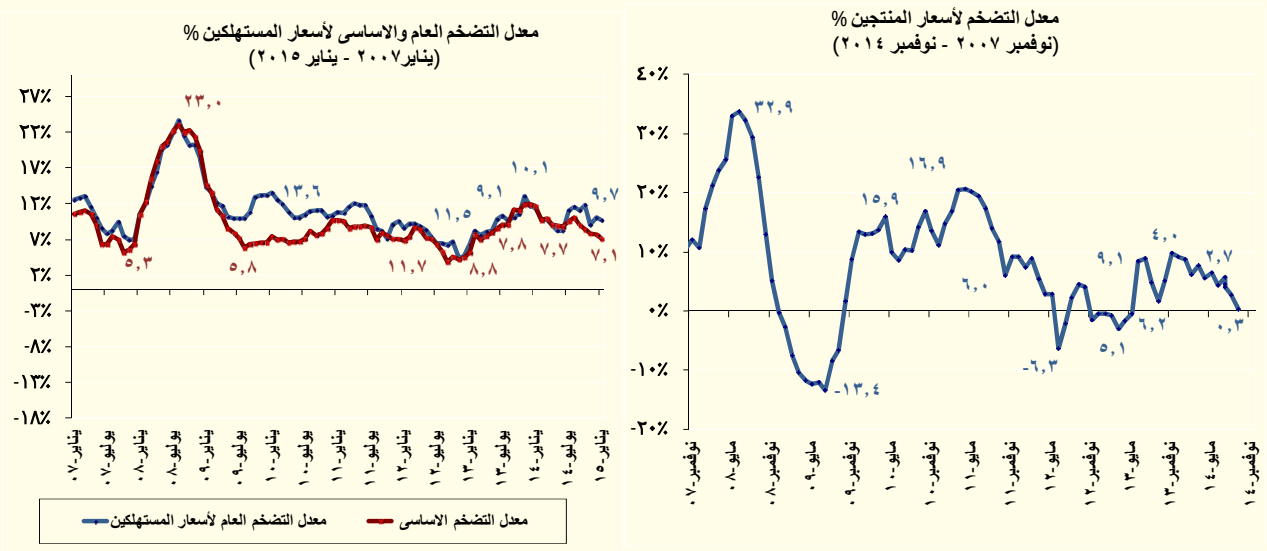

بينما ارتفع **معدل التضخم الشهرى** ليسجل ١% خلال يناير ٢٠١٥ بعد أن كان قد حقق إنخفاضاً خلال الشهرين السابقين على التوالى، حيث سجل -٠,١% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤ و-١,٥% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٤.

كما انخفض **معدل التضخم الأساسي** ليسجل نحو ٧,١% خلال شهر يناير ٢٠١٥، مقارنة بـ٧,٧% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ١١,٧% خلال نفس الشهر من العام السابق (وهو أقل معدل تم تسجيله منذ شهر ابريل ٢٠١٣). على نحو آخر، فقد ارتفع معدل التضخم الشهرى ليسجل نحو ٠,٥% خلال شهر يناير ٢٠١٥ مقارنة بـ ٠,٣% المحقق خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤، ولكنه انخفض اذا ماقورن بـ١,١% خلال شهر يناير ٢٠١٤، ويرجع ذلك في الأساس نتيجة لإرتفاع أسعار السلع الغذائية والتى ساهمت بنسبة قدرها ٠,٤٤ نقطة مئوية، بينما ساهمت أسعار السلع الإستهلاكية والخدمات الأخرى بنسبة قدرها ٠,٠٨ نقطة مئوية فى معدل التضخم الأساسى الشهرى.

- وكانت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** قد قررت فى إجتماعها بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٥ الإبقاء على **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة** دون تغيير عند مستوى ٨,٧٥% و٩,٧٥% على التوالى، وكذا الإبقاء على **سعر العمليات الرئيسية وسعر الإئتمان والخصم** عند ٩,٢٥% و٩,٢٥%. وقد أوضحت اللجنة أن هذا القرار جاء فى ضوء توازن كل من المخاطر التصاعدية المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلى الإجمالى.

- ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام فى ٢٤ فبراير ٢٠١٥ بربط ودائع بقيمة ٨٥ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ٩,٢٥٪، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

- أما عن تطورات سوق رأس المال المحلى، فقد انخفض مؤشر EGX-٣٠ خلال شهر فبراير٢٠١٥ بنحو٥٠٩ نقطة ليحقق ٩٣٣٤ نقطة مقارنة بمستواه المحقق فى نهاية يناير ٢٠١٥ والذى بلغ ٩٨٤٣ نقطة. وفى نفس الوقت، فقد انخفض رأس المال السوقي على أساس شهري بـ٣ % ليسجل ٥١١,٢ مليار جنيه (حوالى ٢٢% من الناتج المحلى) خلال شهر الدراسة، مقارنة برصيد قدره ٥٢٧ مليار جنيه خلال الشهر السابق.

قطاع المعاملات الخارجية:

Ø حقق **ميزان المدفوعات** خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ فائضا كلياً بلغ نحو ٠,٤ مليار دولار، مقابل فائض أعلى قدره ٣,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وتأتى تلك التطورات فى ضوء:

§ تسجيل **الميزان الجاري** عجزاً قدره ١,٤ مليار دولار، مقارنة بفائض قدره ٠,٦ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالى السابق، ويرجع ذلك بشكل أساسى فى ضوء ارتفاع العجز فى **الميزان التجارى** وانخفاض **صافى التحويلات**، مما فاق التحسن الملحوظ فى **الميزان الخدمى**، وذلك على النحو التالى:

حقق **صافى التحويلات الرسمية** نحو ١,٥ مليار دولار فقط، وهو يعتبر أقل إذا تم مقارنته بنحو ٤,٣ مليار دولار خلال فترة المقارنة والتى كانت تمثل منح استثنائية بقيمة ٣ مليار دولار من دول الخليج (١ مليار دولار من الإمارات العربية المتحدة و٢ مليار دولار من المملكة العربية السعودية).

بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع عجز **الميزان التجارى** ليسجل نحو ٩,٧ مليار دولار خلال الفترة يوليو– سبتمبر ٢٠١٥/٢٠١٤ مقابل عجزاً بنحو ٧,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وذلك نتيجة لزيادة **المدفوعات عن الواردات السلعية** بنسبة بلغت نحو ١٧,٩% لتحقق ١٦,٢ مليار دولار، مقابل ١٣,٧ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

وعلى صعيد آخر، فقد شهد **الميزان الخدمى** تطورات إيجابية محققا فائضا قدره ٢ مليار دولار، مقارنة بعجز قيمته ٠,٢ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالى السابق، ويرجع ذلك لارتفاع **الإيرادات المحصلة من السياحة** بأكثر من الضعف لتسجل ٢,١ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بـ٠,٩ مليار دولار خلال فترة المقارنة، كما ارتفعت **المتحصلات الحكومية** لتصل إلى ٥٨٣ مليون دولار مقارنة بـ٧٤,٥ مليون دولار فترة المقارنة.

§ شهد **الميزان الرأسمالي والمالي** صافي تدفقات للداخل بنحو ٠,٨ مليار دولار فقط خلال فترة الدراسة، مقارنة بصافي تدفقات أعلى للداخل بنحو ٤,٦ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالى السابق، ويأتى ذلك على خلفية تراجع **صافى التزامات البنك المركزي المصري تجاه العالم الخارجى** ليقتصر على ٠,٠٠١ مليار دولار فقط مقارنة بنحو ٣ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالى السابق في ضوء عدم ورود أى ودائع من الخارج.

وتجدر الإشارة إلى ارتفاع **صافى التدفق للداخل فى بند الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر** بأكثر من الضعف خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٥/٢٠١٤ ليسجل ١,٨ مليار دولار (مقابل صافى تدفقات للداخل بلغ ٠,٧ مليار دولار خلال فترة المقارنة). وذلك فى ضوء ارتفاع **صافى التدفقات للداخل للاستثمارات فى قطاع البترول** لتسجل ٠,٩ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقابل صافى تدفقات للداخل بلغ نحو ٠,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما شهد **صافى التدفق للداخل للاستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس**

أموالها ارتفاعاً ليحقق ٠,٧ مليار دولار مقابل ٠,٣ مليار دولار خلال الفترة يوليو – سبتمبر ٢٠١٤/٢٠١٣.

§ بينما سجل **صافى السهو والخطأ** تدفقات للداخل بنحو ١ مليار دولار خلال فترة الدراسة (مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ١,٥ مليار دولار خلال الفترة يوليو-سبتمبر من العام المالى السابق).

Ø طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد انخفض إجمالى عدد السياح الوافدين خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤ ليصل إلى ٧٨١,٦ الف سائح، مقابل ٨٩٨ الف سائح خلال شهر السابق. ارتفع ايضاً عدد الليالى السياحية خلال شهر الدراسة لتسجل حوالى ٧,١ مليون ليلة مقارنة بـ١٠,٣ مليون ليلة خلال شهر نوفمبر ٢٠١٤.